

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36

Website: [www. www.au.int](http://www.au.int)

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثامنة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 30 – 31 يناير 2017

ASSEMBLY/AU/10 (XXVIII)

إنجليزي: الأصل

تقرير المفوضية عن تنفيذ مقرر المؤتمر
ASSEMBLY/AU/DEC.605(XXVII)
بشأن تمويل الاتحاد

تنفيذ مقرر المؤتمر
Assembly/AU/Dec.605(XXVII)
بشأن تمويل الاتحاد

ألف - مقدمة

1. يتم تقديم هذا التقرير وفقا للمقرر [Assembly/AU/Dec.605 (XXVII) الفقرة 7] المعتمد خلال الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في كيجالي، رواندا، في يوليو 2016، الذي يطلب من رئيس المفوضية تقديم تقرير إلى المؤتمر في يناير 2017 عن التقدم المحرز في تنفيذ المقررات بشأن تمويل الاتحاد، على أن يتضمن هذا التقرير المعلومات المستجدة عن الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها.
2. عقب خلوة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تمويل الاتحاد، المنعقدة في 16 يوليو 2016، اعتمد المؤتمر مقورا بشأن استحداث وتنفيذ ضريبة نسبتها 0.2% على السلع المستوردة من خارج القارة لتمويل 100% من الميزانية التشغيلية، و75% من الميزانية البرنامجية، و25% من ميزانية السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، بدءا من 2017.
3. يدعو المقرر أيضا الإدارات الوطنية إلى أن تحوّل تلقائيا المبالغ التي يتم تحصيلها من الضريبة إلى حساب الاتحاد الأفريقي المفتوح لدى البنوك المركزية في جميع الدول الأعضاء من أجل نقلها إلى الاتحاد الأفريقي وفقا للمساهمة المقررة لكل دولة عضو.
4. قرر المؤتمر أيضا أنه ينبغي تزويد صندوق السلام للاتحاد الأفريقي بهبات من نسبة 0.2% من الضريبة قدرها 325 مليون دولار أمريكي في 2017، على أن يرتفع المبلغ إلى 400 مليون دولار أمريكي في 2020. سيتم إنشاء صندوق السلام مع ثلاث نوافذ مواضيعية: الوساطة والدبلوماسية الوقائية (النافذة 1)، القدرات المؤسسية (النافذة 2) ودعم عمليات السلام (النافذة 3). سيتم وضع هيكل إدارة جديدة معززة ومستقلة للصندوق بغية ضمان رقابة ومساءلة قويتين.
5. يؤسس المقرر على المقررات الأخيرة الصادرة عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي، والتي تركز على الدول الأعضاء التي تغطي أكبر حصة من ميزانية الاتحاد، وذلك بهدف الكف عن الاعتماد على الموارد الخارجية على المدى الطويل. توصلت قيادة الاتحاد إلى هذه القرارات بناء على أربعة مبادئ، وتحديدًا: (أ) التضامن، (ب) دفع حصة عادلة؛ (ج) القدرة على الدفع؛ و(د) عدم تحمل بلد واحد حصة غير متناسبة من الميزانية.
6. وسعيا لضمان درجة عالية من الشفافية والنزاهة في استخدام الأموال، يدعو المقرر مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء آلية قوية للرقابة والمساءلة بغية ضمان الاستخدام الفعال والرشيد للموارد. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء لجنة وزراء للمالية تضم عشر (10) دول أعضاء تمثل الأقاليم الخمسة (5) (دولتان من كل إقليم) للمشاركة في إعداد الميزانية السنوية.

باء- حالة تنفيذ المقرر:

7. عقب صدور مقرر كيجالي، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي لجنة فنية مشتركة بين الإدارات برئاسة نائب رئيس المفوضية، سعادة السيد إيراستوس مويينتشا، بغية تسهيل وإعداد طرق العمل اللازمة لتنفيذ المقرر من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتضم اللجنة مفوض الشؤون الاقتصادية ومفوض التجارة والصناعة وممثلين من مكتب كل من الرئيس ونائب الرئيس، مديرية البرمجة وإعداد الميزانية

والمالية والمحاسبة، إدارات الشؤون الاقتصادية، السلم والأمن، والتجارة والصناعة؛ ومكتب المستشار القانوني.

8. نُفذت الأنشطة التالية حتى الآن بتوجيه من اللجنة:
 - 1) قام فريق فني من خبراء الاتحاد الأفريقي بزيارات لتبادل الخبرات في أغسطس 2016 إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اللتان تملكان آليات متشابهة للرسوم الجمركية على الواردات، وذلك للتعلم من تجاربهما.
 - 2) أُطلع مفوض الشؤون الاقتصادية مؤتمر محافظي البنوك المركزية الأفريقية على المقرر، في أغسطس 2016 بأبوجا.
 - 3) نظمت المفوضية اجتماعا تشاوريا لوزراء المالية الأفريقيين، يومي 15 و16 سبتمبر 2016، لوضع استراتيجية بشأن تنفيذ المقرر، وحددت الوثائق المناسبة اللازمة.
 - 4) نُصِّبَت لجنة وزراء المالية العشرة يوم 15 سبتمبر، وتتمثل ولايتها في تقديم التوجيهات والمشاركة في إعداد الميزانية السنوية للاتحاد.
 - 5) اجتمعت لجنة وزراء المالية العشرة يوم 5 أكتوبر 2016 على هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، لاعتماد اختصاصاتها والمبادئ التوجيهية لتنفيذ مقرر المؤتمر رقم 605.
 - 6) أرسلت المبادئ التوجيهية المعتمدة لتنفيذ المقرر بشأن تمويل الاتحاد إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حسب الأصول.
 - 7) التقى فريق من المفوضية مع المدير العام للجمارك في شهر نوفمبر بهراري، خلال الاجتماع العادي الثامن للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك. وتمثل الغرض من البعثة في إطلاع المديرين العاميين للجمارك على مخرجات المقرر بشأن تمويل الاتحاد، وإمدادهم بأخر المعلومات عن أنشطة ما بعد القمة والتضيرات المتعلقة بالتنفيذ، بالإضافة إلى توضيح دور الجمارك الوطنية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للإدارة.
 - 8) وكان من نتائج الاجتماع أن أنشأت لجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك فريق عمل فني للنظر في الكيفية التي تستطيع بها إدارات الجمارك للدول الأعضاء المساعدة في تنفيذ هذا المقرر.
 - 9) بالنسبة لصندوق السلام، أجرى الممثل السامي لصندوق السلام العديد من الاجتماعات والمشاورات بشأن الطرائق العملية للتنفيذ.
 - 10) تتواصل المشاورات أيضا مع هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الخارجيين المعنيين للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تقاسم تكاليف عمليات دعم السلام بنسب 25% / 75% في إطار صندوق السلام.
 - 11) بعثت رئيسة المفوضية رسائل إلى جميع الدول الأعضاء في شهر ديسمبر مبلغة إياها بأخر المعلومات عن الأنشطة المطلع بها، كما طلبت الحصول على ردود الفعل بشأن حالة التنفيذ على المستويات الوطنية. وقد أجاب عدد قليل من الدول ولا تزال المفوضية تنتظر تلقي ردود أغلبية الدول الأعضاء.

جيم. الخلاصة وسبل المضي قدما.

9. نشطت المفوضية منذ شهر يوليو بشكل مكثف لضمان الحفاظ على الزخم لتنفيذ هذا المقرر. وتبدو المؤشرات إيجابية حتى الآن. كما تشير الأدلة على الأرض إلى أن بعض البلدان بدأت بالفعل في التنفيذ أو تفكر جديا في خياراتها لهذا التنفيذ.
10. شكّلت لجنة وزراء المالية العشرة خلال هذه الفترة وشرعت في أداء عملها.
11. وُضعت المبادئ التوجيهية للتنفيذ وتم تعميمها على الدول الأعضاء.
12. توافقت الدول الأعضاء، كجزء من مداولات لجنة وزراء المالية العشرة، على اعتبار 2017 سنة انتقالية لتمكين الدول من تكييف النظم واللوائح الداخلية.
13. في غضون ذلك، تواصل الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد فيما يتصل بالميزانية العادية وصندوق السلام وفقا لمساهماتها المقدره.
14. وكسبيل للمضي قدما، ينبغي على الدول الأعضاء إبلاغ المفوضية بالإجراءات التي تم اتخاذها لتسهيل التنفيذ حتى الآن.
15. يرجى من الدول الأعضاء أيضا المساعدة عن طريق وضع الإطار المالي اللازم لتمكين المفوضية من فتح حسابات في الخزائن العامة أو البنوك المركزية الوطنية.

الملحق

الأسئلة التي يتكرر طرحها حول تنفيذ مقرر كيجالي بشأن تمويل الاتحاد

1. كيف تم التوصل إلى نسبة 0.2% على الواردات؟

بدأ البحث عن مصدر قابل للحياة وعادل ومستدام ويمكن التنبؤ به لتمويل الاتحاد الأفريقي، قبل التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي منذ 15 عاما. واكتسب مزيدا من الزخم مع تقديم تقرير أوباسانجو عن تمويل الاتحاد والذي قُدم في عام 2013. وفي الفترة التي تسبق خلوة كيجالي، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعملية محاكاة عديدة مع مصادر التمويل المختلفة تماشيا مع المقترح الأصلي للرئيس أوباسانجو. وتم بحث العديد من الخيارات والتي شملت الرسوم الإضافية على الرسائل القصيرة، وضريبة الضيافة للإقامة في الفنادق، وفرض ضريبة على جميع تذاكر السفر الجوية من وإلى أفريقيا ومجموعة من الخيارات الأخرى بما في ذلك فرض ضريبة على الواردات. وبعد التقييم الدقيق لإمكانات جميع الخيارات، برز خيار نسبة 0.2% على أنه الأكثر قابلية للحياة، بمعنى أنه يمكن تحقيقه، وعادل، بمعنى أن المعدل متساو في جميع الدول، ومستدام بمعنى أنه سوف يكون متاحا على المدى المتوسط والقصير والبعيد، ويمكن التنبؤ به، بمعنى أنه سيكون من الممكن تقييم التدفقات المتوقعة من البيانات الوطنية القائمة وكذلك يمكن للاتحاد الأفريقي أن يتوقع الحصول على التمويل في الوقت المحدد بمجرد تنفيذ المخطط.

2. هل سيتم تحويل جميع الأموال التي تم جمعها تحت ضريبة 0.2% على الواردات المؤهلة للاتحاد الأفريقي؟

لا. وفقا للقرار الحالي، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يتلقى من أموال الضريبة ما لا يتجاوز المبلغ المسموح به فقط في إطار ميزانية الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن نسبة 0.2% من ضريبة الاتحاد سوف تجمع حوالي 1,2 مليار دولار سنويا. ويعتبر ذلك أعلى من ميزانية الاتحاد الأفريقي الحالية ومن المتوقع أن يولد تطبيق ضريبة الاتحاد الأفريقي من قبل الدول الأعضاء أكثر من مساهماتها المقررة. ومع ذلك، وتمشيا مع القرار، يجب على الدول الأعضاء أن تدفع فقط مساهماتها المقررة التي وافق عليها المؤتمر وإبقاء الفرق بين العائدات الناتجة والمساهمات المقررة لاحتياجاتها الإنمائية.

3. هل تمتثل مثل هذه الضريبة للمعايير الدولية؟

ليس هناك أي دليل إذن على عدم الامتثال للالتزامات الدولية. وهذه الضريبة ليست جديدة في القارة، بل يجري استخدام أشكال مختلفة من هذه الضريبة من قبل العديد من المنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا، تستخدم الرسوم على واردات لتمويل الإيكواس والإيكاس والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وعادة ما تطبق تلك الرسوم في إطار الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة ولا تتعارض مع المعايير الدولية. وفي ضوء إدخال منطقة التجارة الحرة القارية في عام 2017، والتي سوف تشمل في الجوهر الاتحاد الجمركي على نطاق أفريقيا، يعتبر فرض مثل هذه الضريبة ممكنا ومبررا تماما.

4. ما يشكل البضائع المؤهلة وكيف سيتم تحديد ذلك؟

لغرض التنفيذ، سوف يتم تطبيق هذه الضريبة على جميع السلع غير المعفاة من دول غير أفريقية. وترد معايير الإعفاء في مشروع الخطوط التوجيهية بشأن ضريبة استيراد الاتحاد الأفريقي والمعتمدة من قبل لجنة مؤلفة من عشرة وزراء مالية وإرسالها إلى جميع الدول الأعضاء. ومن حيث الجوهر، يجب أن تحدد البضائع المؤهلة في هذه المرحلة من قبل الدول الأعضاء بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

5. كيف سيتم تقييم هذه الضريبة وكيف سيتم جمعها؟

- (أ) تسري ضريبة الاتحاد هذه على قيمة التكلفة والتأمين والشحن في ميناء الوصول لجميع الواردات المؤهلة في كل دولة من الدول الأعضاء.
- (ب) تكون الإدارات الجمركية الوطنية للدولة العضو مسؤولة عن تقييم ضريبة الاتحاد وتحصيلها.
- (ج) تدفع المبالغ المحصلة، باعتبارها ضريبة الاتحاد، بشكل مباشر إلى حساب مفتوح باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي مع البنك المركزي في كل دولة من الدول الأعضاء.
- (د) بمجرد أن تعطي السلطات المالية الترخيص، سيتم فتح مثل هذه الحسابات.

6. متى ينبغي تحويل الضريبة المحصلة للاتحاد؟

- (أ) كما هو مبين أعلاه، سيتم دفع الأموال المحصلة في إطار الضريبة مباشرة إلى حساب للاتحاد الأفريقي مع البنوك المركزية للدول الاعضاء وسيكون هذا الحساب في متناول الاتحاد الأفريقي عندما يتم دفع الأموال في الحساب.
- (ب) غير أن المبلغ الذي سيتمكن الاتحاد الأفريقي من لوصول إليه من الحسابات الوطنية سيقصر على المساهمات المقدرة للسنة المالية.

7. فيما سيتم استخدام هذه الأموال؟

(أ) وفقا لمقرر المؤتمر الصادر في يونيو 2015، سيتم استخدام الأموال لتغطية ما يلي:

- 100% من الميزانية التشغيلية للاتحاد
- 75% من الميزانية البرنامجية للاتحاد
- 25% من عمليات دعم السلام للاتحاد.

(ب) سيتم تحقيق هذه الأهداف تدريجيا على مدى 5 سنوات اعتبارا من 2017.

8. هل ستغطي الأموال التي تم جمعها صندوق السلام أيضا؟

(أ) قرر مؤتمر يوليو 2016 يوليو أن يمنح صندوق السلام هبة قدرها 325 مليون دولار أمريكي في 2017، وأن يرتفع هذا المبلغ إلى ما مجموعه 400 مليون دولار أمريكي بحلول 2020 من ضريبة ال 0.2%.

(ب) تمثل الهبة الحد الأقصى للمبلغ الذي سيتم تجديده سنويا حسب الحاجة.

(ج) يغطي صندوق السلام أكثر من مجرد عمليات دعم السلام. وسوف تمكن هذه الهبة الاتحاد الأفريقي من التمويل الكامل لأنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية، والاعداد والقدرة المؤسسية، والاحتفاظ باحتياطي للأزمات، فضلا عن الوفاء بالتزامه تمويل 25% من ميزانية عملياته للسلام.

9. هل ستخلق المساهمات الإقليمية المقترحة لصندوق السلام عبئا غير عادل لبعض الأقاليم؟

أ. كان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حريصين على التأكيد على أهمية أقاليم الاتحاد الأفريقي، وحقيقة أن المجموعات الاقتصادية والآليات الإقليمية غالبا شكلت الخط الأول للاستجابة. ولهذه الغاية، سيدعم صندوق السلام أيضا الاستجابات الإقليمية للزراعات وانعدام الأمن.

ب. ومع ذلك، اعترافا بالانشغالات التي أثارها بعض الدول الأعضاء بشأن تقاسم الأعباء، ولا سيما في أقاليم الاتحاد الأفريقي التي تضم عددا أقل من الدول الأعضاء، يقترح نهج التنفيذ الانتقالي التالي لعام 2017:

- سوف تنعكس ميزانية صندوق السلام وقدرها 325 مليون دولار أمريكي في ميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2017.
- سيتم تحديد مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأفريقي السنة المالية 2017 بما يتماشى مع الجدول الحالي للأنصبة المقدرة.
- ستقوم الدول الأعضاء بدفع مساهماتها السنوية في حسابات الاتحاد الأفريقي الموجودة في إطار بنوكها المركزية أو مؤسساتها المعادلة.
- سيم بعد ذلك تحويل المساهمات السنوية للدول الأعضاء إلى الاتحاد الأفريقي.

10- في أي وقت يتوقع أن يبدأ اقتطاع الضريبة؟ الترتيبات الانتقالية؟

(أ) وفقا لمقرر كيجالي، يجب أن يبدأ التنفيذ في 2017. ومع ذلك وافقت لجنة وزراء المالية العشرة على أن سنة 2017 ستكون بمثابة فترة انتقالية لتمكين الدول الأعضاء من تكيف قوانينها ولوائحها الوطنية للسماح بالامتثال الكامل. وعليه، من المتوقع أنه بحلول 2018 تكون جميع البلدان إما قد بدأت التنفيذ أو ستكون جاهزة لذلك؛

(ب) بغض النظر عما تقدم، فمن المهم أن نلاحظ أن بعض البلدان قد بدأت بالفعل العمل على تنفيذها. وتشمل كينيا، رواندا، تشاد وإثيوبيا.

ج) بغض النظر عن كل ما سبق، تستمر الدول الأعضاء في الوفاء بجميع التزاماتها المالية تجاه الاتحاد الأفريقي خلال الفترة الانتقالية.

11- **الحكم والمساءلة. كيف ستأكد الدول الأعضاء من أن الأموال التي يتم تعبئتها بالفعل تكون مستخدمة بحذر؟**

أ) يقر الاتحاد الأفريقي وأجهزته بالحاجة إلى تعميق وتعجيل الإصلاحات المالية، وضمان امتثال ممارسات المحاسبة والإدارة المالية القائمة على أعلى المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آلية المساءلة التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي في يناير 2016، ثم من قبل خلوة كيجالي سيتم إنفاذها بشكل دقيق. وتبين هذه الآلية بوضوح الهياكل والآليات التي ستقوم الدول الأعضاء بوضعها لضمان الاستخدام السليم والمساءلة والتقييد بالمعايير المالية العالية.

ب) وفقا لخلوة كيجالي، تم تشكيل لجنة مكونة من عشرة من وزراء المالية للإشراف على إعداد الميزانية وإدارة تنفيذها بغية التأكد من أن الأموال المتولدة تُستخدم بحذر تمشياً مع برامج الدول الأعضاء المتفق عليها.

ج) سيتم إنفاذ إصلاحات إضافية للمالية والميزانية، بما في ذلك ضوابط داخلية صارمة لضمان الرقابة والشفافية والمساءلة المناسبة بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

12- **ما هو دور وزراء المالية العشرة في الرقابة والمساءلة؟**

إن المؤتمر، إقرار منه بالحاجة إلى تعميق الإصلاحات المالية والإدارية، بين بوضوح دور وزراء المالية. وفقاً لهذا المقرر، يتم تشكيل لجنة من 10 وزراء للمالية – بواقع وزيرين من كل إقليم -تشارك في إعداد ورصد وتقييم الميزانية السنوية. تم تنصيب لجنة وزراء المالية العشرة في 15 سبتمبر، وعقدت منذ ذلك الوقت ثلاثة اجتماعات.

13- **كيف تم تشكيل لجنة وزراء المالية العشرة؟**

وفقاً لمقرر كيجالي، تضم اللجنة عشرة وزراء مالية – بواقع وزيرين من كل من الأقاليم الخمسة. اختير الأعضاء من خلال التشاور مع العمداء الإقليميين للجنة الممثلين الدائمين. والعضوية الحالية هي على النحو التالي:

إقليم الشمال - الجزائر ومصر
إقليم الجنوب - جنوب أفريقيا
إقليم الشرق - إثيوبيا وكينيا
إقليم الغرب - غانا وساحل العاج
إقليم الوسط – تشاد والكاميرون

14- ما هو وضع التنفيذ حتى الآن؟

منذ قمة كيجالي، تم القيام بعدة أنشطة لتسهيل التنفيذ. ويوجز الجدول 1 أدناه تلك الأنشطة:

15- معلومات مستكملة حول تنفيذ صندوق السلام

منذ صدور قرار كيجالي، ركزت مفوضية الاتحاد الأفريقي على الجوانب الفنية لتفعيل صندوق السلام. وقد تم إنشاء فريق عمل معني بتنفيذ صندوق السلام داخل المفوضية. ومن المشجع أنه على الرغم من التأخير الإداري تم إحراز بعض التقدم في المجالات التالية:

مسار العمل 1: تحديد معايير الأهلية لنوافذ صندوق السلام:

- (1) تم تنظيم حلقتين من حلقات العمل الفنية الثلاث المتوخاة على النحو التالي:
 - النافذة 1 المتعلقة بالوساطة والدبلوماسية الوقائية: تم عقد ورشة عمل فنية في سبتمبر 2016 وتم إعداد مشروع معايير أهلية يتم استعراضها حالياً.
 - النافذة 3 المتعلقة بدعم عمليات السلام: عقدت ورشة عمل فنية في ديسمبر 2016 ويجري إعداد مشروع معايير الأهلية ومقترحات بشأن تخصيص نطاق 25% من مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لميزانية عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي؛
 - النافذة 2 المتعلقة بالقدرات المؤسسية: سيتم عقد ورشة العمل في مارس 2017.
- (2) الغاية: ينبغي استكمال كل العمل الفني بما في ذلك معايير الأهلية بحلول منتصف مارس 2017

مسار العمل 2: وثيقة صندوق السلام

في إطار ولايته، يقوم ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لصندوق السلام بإعداد مقترحات لهيكل إدارة صندوق السلام وعناصر المساءلة والرقابة الأخرى. ومن المتوقع صدور المشاريع الأولية في مارس 2017. الغاية: سيكون المشروع النهائي بما في ذلك جميع معايير القبول جاهزاً بحلول نهاية مارس 2017.

مسار العمل 3: شراكات صندوق السلام

- (1) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال عمليات دعم السلام: تم التصويت لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن رقم 2320) بالإجماع في 18 نوفمبر 2016. وحتى إذا كان هذا القرار إجرائياً إلا أنه يمثل معلماً رئيسياً في دعم هدف السياسة الطويل الأمد للاتحاد الأفريقي والذي يتمثل في تأمين تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لعمليات دعم السلام التي يفوضها ويحدد ولايتها الاتحاد الأفريقي
- (2) رحب مجلس الأمن للأمم المتحدة بمقترحات ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لصندوق السلام بشأن صندوق السلام وأعرب للمرة الأولى عن استعداده للنظر في مقترحات الاتحاد الأفريقي بشأن استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لدعم عمليات السلام للاتحاد الأفريقي. وستجري المناقشات بين

الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة في مايو 2017 بهدف التوصل إلى قرار موضوعي بشأن هذه المسألة في عام 2017. وقد أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة مشاورات على مستوى العمل وسوف تستمران في العمل بشكل وثيق في الفترة التي تسبق جلسة الإحاطة المقرر عقدها مع مجلس الأمن في مايو 2017.

(3) وسيمثل وضع أسس ومعايير واضحة لصندوق الاتحاد الأفريقي لدعم السلام فيما يتعلق بأنشطة السلام والأمن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية المؤهلة إحدى الأولويات الرئيسية في عام 2017. وستكون المقترحات الأولية جاهزة للاستعراض الداخلي في أبريل 2017.

(4) سيتم استكمال جميع الاستعدادات الفنية لإنشاء صندوق السلام في عام 2017 بهدف التفعيل الكامل لهذا العنصر من مقرر كيجالي في عام 2018. ومن المتوقع أن يستكمل ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لصندوق السلام جميع الجوانب المتعلقة بولايته الحالية خلال هذه الفترة.

(5) وتجدر الإشارة إلى أن من المتوقع، بالنسبة لتقديرات ميزانية 2017، أن تدفع الدول الأعضاء 65 مليون دولار أمريكي استنادا إلى الجدول الحالي لتقدير الأنصبة.

تقاسم الخبرات بشأن تنفيذ المقرر

كانت رئيسة المفوضية قد كتبت لجميع الدول الأعضاء تطلب التحديثات بشأن تنفيذ المقرر.

وقد اتخذت كينيا خطوات لتنفيذ مقرر كيجالي. وفي الجلسة الافتتاحية للجنة وزراء المالية العشرة، يوم 15 سبتمبر عام 2016، عرض صاحب السعادة السيد هنري روتيش، أمين عام مجلس الوزراء للخرينة الوطنية الكينية تجربة كينيا في مجال تنفيذ المقرر المتعلق بتمويل الاتحاد. ولكي لا تؤثر سلبا على اقتصاد كينيا، أبلغ الاجتماع بأن كينيا نفذت المقرر عن طريق خفض الضريبة (ضريبة إعلان الاستيراد) الحالية من 2.5 في المائة إلى 2 في المائة.

ثم تكون ضريبة 0.2% للاتحاد الأفريقي مستمدة من ضريبة بيان الاستيراد التي تدفع في حساب خاص لدى البنك المركزي لكينيا. ويعتمد تنفيذ المقرر في كينيا على الأطر القانونية القائمة وذلك لتجنب إدخال ضريبة جديدة. يجري إصدار قانون من قبل البرلمان الكيني حول ضريبة الاتحاد الأفريقي للسماح للأموال بأن يتم تحويلها في البنك المركزي لكينيا، وبعد ذلك لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

وفي الجلسة الماضية للجنة وزراء المالية العشرة المنعقدة في يناير 2017، أطلع صاحب السعادة السيد مبوغو أنغابو سيللي، رئيس لجنة وزراء المالية العشرة، ووزير المالية في تشاد، الاجتماع بأن تشاد اتخذ خطوات لتنفيذ المقرر. وقد وقعت الوزارة بالفعل اتفاقية مع البنك المركزي وفتحت حساب باسم الاتحاد الأفريقي.

وأكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بتنفيذ المقرر. ومع ذلك، فإن القوانين المالية القائمة في دولة واحدة تجعل توجيه الأموال عن طريق البنك المركزي غير مناسب. وبالتالي فإنه يتم تقييم آليات أخرى لتحويل الأموال التي يتم جمعها من الضريبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

وقد وضعت جمهورية الكونغو آلية لتنفيذ المقرر. وسن برلمانها قانونا لدعم التنفيذ وخلق حسابا للاتحاد الأفريقي مع مصرف دول وسط أفريقيا. وهو مستعد لتحويل الأموال إلى الحساب حالما يتم استكمال العمليات.

وقد شكلت دولة عضو أخرى لجنة وزارية لإعداد أساليب لتنفيذ هذا المقرر. ومن المتوقع أن يتم وضع آلية بحلول نهاية عام 2017.

يفيد التشاور بين لجنة وزراء المالية العشرة، ومكتب جمعية المصارف المركزية الأفريقية أن البنوك المركزية الأفريقية تدعم بقوة تنفيذ مقرر كيجالي ولا تجد صعوبة في إنشاء حسابات الاتحاد الأفريقي عندما تعطي السلطات المالية في الدول الأعضاء التوجيهات الضرورية.

وقد اقترح معظم الدول الأعضاء أن تستخدم سنة 2017 كمرحلة انتقالية للسماح للدول الأعضاء بوضع الآليات المناسبة من أجل التنفيذ الكامل للمقرر في يناير عام 2018.

منذ أن تم اتخاذ مقرر كيجالي، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي أوفدت بعثات إلى أمانات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وكان الغرض من زيارة العمل، هو التعلم من تجربة المجموعتين الإقليميتين اللتين تقومان حالياً بتنفيذ الرسوم المماثلة على الواردات لتمويل الأمانات المعنية. الاستنتاجات والملاحظة المستخلصة من الزيارات إلى المجموعتين الإقليميتين الإقليميتين هي:

الجدول 1. ملخص الأنشطة حتى الآن

النشاط	الجدول الزمني	
زيارة دراسية إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	أغسطس 2016	1.
مؤتمر إحاطة لمحافظي البنوك المركزية الأفريقية تقدمه لجنة الشؤون الاقتصادية، في أبوجا.	أغسطس 2016	2.
تنصيب لجنة وزراء المالية العشرة	الخامس عشر سبتمبر 2016	3.
المعلومات الواردة التي تفيد بأن كينيا قد بدأت بالفعل عملية التنفيذ	الخامس عشر سبتمبر	4
اجتماع تشاوري مع وزراء المالية الأفريقيين	السادس عشر سبتمبر	5
اجتماع للجنة وزراء المالية العشرة على هامش اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن: • اعتماد الاختصاصات • اعتماد المبادئ التوجيهية للتنفيذ	أكتوبر	6
إحاطة للجنة الفنية المتخصصة للجنة الفرعية للمالية للمديرين العاميين للجمارك الأفريقية في هراري	نوفمبر	7
اجتماع تشاوري للجنة وزراء المالية العشرة مع جمعية المصرفيين في الوسط الأفريقي	يناير 2017	8

16. كم هي الدول الأعضاء التي بدأت عملية التنفيذ

كما هو الحال في يناير أبلغت المفوضية بأن كينيا بدأت التنفيذ. وقد أشارت بلدان أخرى بأنها بدأت العمل في الامتثال لهذا المقرر، وهذه الأخيرة هي في مراحل مختلفة من الإعداد نحو التنفيذ. وتشمل إثيوبيا وجمهورية الكونغو ورواندا وتشاد. تم إرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء للحصول على التحديثات عن حالة التنفيذ وسيتم توفير هذه المعلومات في أقرب وقت تكون فيه جاهزة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2017-01-31

Report of the Commission on the Implementation of the Assembly Decision Assembly/AU/Dec.605(XXVII) on the Financing of the Union

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9038>

Downloaded from African Union Common Repository